"انتصار" حلب.. يفتتح مواكب التشييع داخل "حزب الله"، والمعارضة السورية عن "إعلان موسكو": لا نثق بالروس والإيرانيين
الكاتب : أسرة التحرير
التاريخ : 22 ديسمبر 2016 م
المشاهدات : 3827

عناصر المادة

"انتصار" حلب.. يفتتح مواكب التشييع داخل "حزب الله":
المعارضة السورية عن "إعلان موسكو": لا نثق بالروس والإيرانيين:
130 مراقبا أمميا لرصد اجلاء المدنيين بحلب:
انقسام داخل البيت الشيعي بشأن مشاركة ميليشيات الحشد في القتال بسورية:

"انتصار" حلب.. يفتتح مواكب التشييع داخل "حزب الله":

كتبت صحيفة المستقبل اللبناني في العدد 5935 الصادر بتأريخ 22-12_ 2016م، تحت عنوان("انتصار" حلب.. يفتتح مواكب التشييع داخل "حزب الله"):

منذ ما يُقارب الأسبوع تقريباً، بدأ حلف "المُمانعة" يُهلل ويُقيم احتفالات بالتزامن مع ما اسماه "الانتصار" في حلب، علماً أن هذا الإدعاء تحقّق على حساب دماء الأبرياء وتدمير المدينة وتحويلها إلى مدينة أشباح لا روح فيها ولا حياة. لكن السؤال الأبرز الذي طُرح يومها، هو حجم الخسائر التي تعرّض لها «حزب الله» الفصيل العسكري الأبرز داخل هذا الحلف، مُقابل هذا الإنتصار؟ لكن من دون أن تخرج إجابة واضحة لأسباب تتعلّق بطبيعة الآلية التي يعتمدها الحزب لجهة نعي عناصره خصوصا أثناء اشتعال المعارك التي يخوضها، منذ يومين، بدأ حجم الخسائر التي لحقت بـ«حزب الله» خلال معركة حلب التي طالت لفترة تزيد على عام، إذ انه طوال تلك الفترة، كان قادة الحزب يتحدثون عن قرب موعد «معركة حلب»، لكن

الوقائع الميدانية التي كانت تميل لمصلحة الفصائل العسكرية السورية، كانت هي التي تُجبر الحزب وحلفاءه على تأجيل المعركة لكن في ظل إستعدادات دائمة ومتواصلة.

واليوم بعد أن اتضح «الإنتصار» بشكل أكبر وظهرت فظاعة الجرائم وعمليات القتل التي ارتكبتها «الممانعة» في حلب، بدأ يتكشّف بشكل أكبر حجم الخسائر الفعلية التي تكبدها الحزب من خلال عمليات تشييع العناصر والتي وصلت في أقل من عشرة أيّام، إلى ما يُقارب العشرين عنصراً ومئات الجرحى وهذا ما تؤكده وتُثبته حركة سيارات الإسعاف التابعة للحزب والتي تصل على مدار الساعة إلى مستشفيات البقاع والجنوب والضاحية الجنوبية آتية من مناطق الصراع في سوريا، خلف «الانتصارات» التي هلّل لها «حزب الله» في حلب والمعطوفة على أوجاع الأهالي هناك، والتي تراوح بين قتل وجرح وسجن وتهجير، ثمة فئة واسعة تنتمي إلى بيئة الحزب وجمهوره المُمتد على مساحة سيطرته الأمنية والعسكرية في البلد، بدأت تتوجس خيفة من هول المشاهد التي ما زالت تصل من المدينة المُدمرة ومن حجم المأساة التي تُعاني منها لأسباب كثيرة، منها أن هذا الحجم الهائل من القتل والتنكيل والدمار، لا بد وأن يُخلّف وراءه، نكبة كبيرة لها قد تتظهّر في الفترة المُقبلة، في الأبناء والأشقّاء والآباء. نكبة قد تتساوى في آلامها، مع أوجاع حلب وأهلها.

أمس، شيّع «حزب الله» العنصر يوسف محمد قطايا «مازن الغريب» في الضاحية الجنوبية، وكان قبلها بفترة زمنية قصيرة، قد نعى عبّاس حسن الموسوي «ابو الفضل»، حسين مشيك «ابو مرعي»، بلال قاسم سنديان، حسن حسين فقيه وحسّان نجيب مدلج. وكل هذا العدد أو هذا الجزء البسيط مما سوف يُعلنه الحزب على فترات مُتلاحقة، لا قيمة له أمام تحقيق المشروع القائم بحسب احد نوّاب «حزب الله» على «إستعادة حلب وتسطير النتائج المرجوة في مواجهة التكفيريين»، وكأن المدينة جزء من مشروعهم الكبير ولذلك وجب إستعادتها، وكأن دماء الأطفال والأبرياء، ليست سوى تفصيل بسيط أمام الوصول إلى الهدف المنشود، يذهب نهج التهليل العقيم الذي يُمارسه ساسة «حزب الله» وعسكره إلى أقصى حدوده وينكشف على حقيقته بشكل يصل إلى حد الاشمئزاز والاستفزاز، من خلال انتقائهم للجمل والعبارات التي تُمجد نظام قاتل له بصمة فارقة في عالم الإجرام وعمليات الإبادة الجماعية، وذلك في تصوّر يذهب إلى حد اعتبار حال مدينة حلب وعمليات ترحيل أهلها عنها والمجازر التي ارتكبت في أحيائها، بأنه «انتصار كشف حجم التواطؤ، والرهان الدولي والإقليمي على فصائل الإرهاب التكفيري التي جاؤوا بها من مختلف أقطار العالم ليستخدموها من أجل تحقيق مشروعهم العدواني على سوريا وشعبها وجيشها ودولتها».

المعارضة السورية عن "إعلان موسكو": لا نثق بالروس والإيرانيين:

كتبت صحيفة العربي الجديد في العدد 6813 الصادر بتأريخ 22- 12- 2016م، تحت عنوان(المعارضة السورية عن "إعلان موسكو": لا نثق بالروس والإيرانيين):

أكدت المعارضة السورية، أمس الأربعاء، أن "بيان موسكو" الثلاثي "يتضمن مبادئ عامة"، مشيرة إلى أنها "تقف مع أي تحرك إيجابي يوقف شلال الدماء في سورية"، مشددة على أن ثقتها بروسيا وإيران "معدومة"، وأنها لا تزال تنتظر "توضيحات" حيال البيان، ونص "بيان موسكو"، والذي صدر مساء الثلاثاء، على اتفاق روسيا وإيران وتركيا على "احترام سيادة واستقلال ووحدة الأراضي السورية كدولة ديمقراطية علمانية متعددة الأعراق والأديان"، واعتبر البيان أن "لا وجود لحل عسكري للأزمة في سورية"، انطلاقاً من الأخذ بعين الاعتبار "القرارات التي صدرت عن المجموعة الدولية لدعم سورية، وإزالة الحواجز أمام تطبيق الاتفاقات الواردة في هذه الوثائق"، في إشارة إلى القرار 2254 الأميركي الذي صدر في ديسمبر/كانون الأول 2015.

وينص القرار على "تنفيذ بيان جنيف (2012)، ودعم بيانات فيينا (2015) الخاصة بسورية، باعتبارها الأرضية الأساسية لتحقيق عملية الانتقال السياسي، بهدف إنهاء النزاع على قاعدة أن الشعب السوري هو من سيحدد مستقبل سورية"، وعلى

مفاوضات "على وجه السرعة بين ممثلي النظام والمعارضة السوريين بشأن مسار الانتقال السياسي. على أن تبدأ تلك المفاوضات مطلع يناير/كانون الثاني 2016 بهدف التوصل إلى تسوية سياسية دائمة للأزمة"، محدداً ضرورة إجراء "انتخابات حرة ونزيهة على أساس دستور جديد في غضون 18 شهراً تحت إشراف الأمم المتحدة"، وحدد القرار المذكور مجموعة "بنود إنسانية" تتحدث عن السماح "فوراً بوصول المساعدات الإنسانية إلى جميع من هم في حاجة إليها، ولا سيما في جميع المناطق المحاصرة"، وهي البنود التي تمسك وفد المعارضة السورية في جنيف بتنفيذها قبل الشروع في مفاوضات سياسية، ولم يصدر، حتى اللحظة، تعقيب رسمي عن المعارضة السورية على "بيان موسكو"، إلا أن مصادر أكدت أنه لم يصل "بشكل رسمي" إلى الائتلاف الوطني، مرجحة أن يتم إرساله إلى الهيئة العليا للمفاوضات التابعة للمعارضة، مشيرة إلى أن الهيئة السياسية في الائتلاف ستعقد الخميس اجتماعاً لمناقشة بنوده.

من جانبه، أكد عضو الائتلاف الوطني السوري، أمينه العام السابق، يحيى مكتبي، أن "قوى الثورة والمعارضة السورية تقف مع كل تحرك إيجابي يهدف إلى وقف شلال الدم، وتخفيف معاناة السوريين، والدفع بالعملية السياسية قدما". وأشار في تصريحات لـ"العربي الجديد"، إلى أن "بيان موسكو" يتضمن "مبادئ عامة متفقا على معظمها، كوحدة سورية، ووقف إطلاق النار، ومحاربة الإرهاب، والتأكيد على المرجعيات الدولية في ما يخص عملية التفاوض، وخاصة لجهة القرار 2254"، وأشار مكتبي إلى أن "التعويل الحقيقي على الأفعال"، موضحا أن المعارضة السورية "تثق بالجانب التركي"، مضيفا أن "تركيا تعمل لمصلحة الشعب السوري، وتخفيف المعاناة عنه"، مشددا على أن المعارضة "لا تثق بروسيا وإيران"، ومشيرا إلى أنهما تتشاركان مع النظام في "الهولوكست السوري"، وأكد على تمسك المعارضة بمرجعية جنيف، مضيفا أن "أي عملية تفاوض مقبلة يجب أن تبحث عملية الانتقال السياسي، وتشكيل هيئة حكم انتقالية من دون وجود بشار الأسد"، موضحا أن "المعارضة السورية تنتظر توضيحات عن البيان، وعن الخطوة التالية".

130 مراقبا أمميا لرصد اجلاء المدنيين بحلب:

كتبت صحيفة السبيل الأردنية في العدد 3557 الصادر بتأريخ 22 _12_ 2016م، تحت عنوان(130 مراقبا أمميا لرصد اجلاء المدنيين بحلب):

قال نائب المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة فرحان حق، إن نحو 130 من موظفي الأمم المتحدة في مدينة حلب السورية الآن لمراقبة ورصد عمليات إجلاء المدنيين من شرقي المدينة، جاء ذلك في مؤتمر صحفي عقده فرحان حق، بمقر المنظمة الدولية بنيويورك، وقال حق إن "عمليات إجلاء المدنيين من الأحياء المحاصرة في شرق حلب قد استؤنفت، عصر الأربعاء، برفقة الهلال الأحمر العربي السوري واللجنة الدولية للصليب الأحمر، وإنه من المتوقع استمرار العمليات على مدى الساعات المقبلة".

وأوضح أن "عمليات الإجلاء قد توقفت لأكثر من 24 ساعة". ومضى قائلا: "تبقى حماية المدنيين المغادرين لهذه المناطق أكثر ما يثير قلق الأمم المتحدة، ونحن نطالب الجميع بالسماح للمدنيين المتبقين بالمغادرة بأمان إذا ما أرادوا القيام بذلك"، وردا على أسئلة الصحفيين بشأن ما إذا كان أي من موظفي الأمم المتحدة قد تمكنوا من الدخول إلى شرقي حلب، قال فرحان حق: "الأمم المتحدة تسعى لوصول أفضل إلى شرقي حلب ومن غير الواضح معرفة ما إذا كان هؤلاء العاملين الأمميين متواجدين داخل شرقي حلب أم لا"، وأوضح: "حافظت فرق الأمم المتحدة على وجودها في نقطة تفتيش الراموسة الحكومية في حلب لمراقبة عمليات الإجلاء من شرقي المدينة منذ 15 كانون الأول/ديسمبر الجاري".

وقال المسؤول الأممي: "تقدر اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن أكثر من 25 ألف شخص تم إجلاءهم من الأحياء المحاصرة في شرقي حلب بين 15 و20 من ديسمبر/كانون أول الجاري". وأشار حق إلى ما أعلنته منظمة الصحة العالمية أمس،

بخصوص أنه اعتبارا من 19 من الشهر الجاري، تم إجلاء أكثر من 300 جريح ومريض، بما في ذلك 93 مريضا في حالة حرجة تم نقلهم إلى تركيا، فيما نقل آخرون إلى مستشفيات في إدلب وريف حلب الغربي، وصوت مجلس الأمن الدولي، الاثنين، على قرار يقضي بإرسال مراقبين دوليين للإشراف على عمليات الإجلاء من شرقي مدينة حلب المحاصرة من قبل قوات النظام السوري والتنظيمات الأجنبية الإرهابية الموالية له. وفي 15 ديسمبر الجاري، بدأت عملية إجلاء سكان أحياء حلب الشرقية المحاصرة، إلا أنها واجهت عراقيل، تبادل النظام السوري والمعارضة الاتهامات بشأنها، الأمر الذي عطل العملية مرارًا.

انقسام داخل البيت الشيعي بشأن مشاركة ميليشيات الحشد في القتال بسورية:

كتبت صحيفة السياسية الكويتية في العدد 17303 الصادر بتأريخ 22_12_ 2016م، تحت عنوان(انقسام داخل البيت الشيعي بشأن مشاركة ميليشيات الحشد في القتال بسورية):

في ما يبدو رداً على التصريحات التي تطلقها بعض قيادات فصائل "الحشد" الشيعية العراقية بشأن القتال في سورية إلى جانب قوات رئيس النظام السوري بشار الأسد وحلفائه واحتمال انتقال هذه الفصائل لمحاربة تنظيم "داعش" في المدن السورية بعد استعادة الموصل، شمال العراق، تبرأ رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي من أي مسؤولية لحكومته سواء لجهة تشجيع هذه الفصائل على القتال في سورية أو لجهة التنسيق معها في هذا الإتجاه، وقال العبادي، في تصريحات أول من أمس، إن "مشاركة جهات عراقية في سورية لا تمثلنا"، داعياً جميع الفصائل العراقية المنضوية تحت راية "الحشد" إلى "الالتزام بسياسة الحكومة العراقية بعدم تدخل بشؤون الدول الأخرى"، ومؤكداً أن العراق "لا يريد الاشتراك بصراعات إقليمية".

وكان وزير الخارجية العراقي ابراهيم الجعفري قد سبق العبادي وأكد في تصريحات صحافية أن بلاده لا تشارك في الحرب السورية ولا علاقة للحكومة في بغداد بوجود جماعات عراقية شيعية تقاتل مع الأسد، وذكرت تقارير ذات مصداقية داخل "التحالف الوطني الشيعي" الذي يقود الحكومة العراقية، أن نحو 20 فصيلاً شيعياً عراقياً يشارك في القتال بسورية بينها "العصائب" بزعامة قيس الخزعلي و"النجباء" بزعامة أكرم الكعبي و"حزب الله" العراقي بزعامة أبو مهدي المهندس و"سرايا الخراساني" بزعامة علي الياسري وهي من أبرز الفصائل الشيعية العراقية التي تتبع بصورة مباشرة تعليمات المرشد الأعلى في إيران علي خامنئي.

وفي هذا السياق، كشف قيادي رفيع في تيار رجل الدين الشيعي مقتدى الصدر، لـ"السياسة" أن الإنقسامات تفاقمت في الأيام القليلة الماضية بسبب ملف مشاركة فصائل "الحشد" في القتال إلى جانب قوات الأسد وحلفائه من "حزب الله" اللبناني وميليشيات تابعة للحرس الثوري الإيراني، في ضوء رسالة وجهها المرجع الديني الشيعي الأعلى في النجف جنوب العراق علي السيستاني الى قادة التحالف الشيعي يدعوهم للنأي بالعراق عن جبهة القتال في سورية، لأن ذلك من شأنه أن يهدد معركة الموصل نفسها ومرحلة ما بعد "داعش" في هذه المدينة، ويعرقل وثيقة التسوية التاريخية في العراق التي تسعى الى اصلاح العملية السياسية بطريقة جذرية.

المصادر: